

ابتزاز أميركي للرياض عبر "أوبك"

كشفت صحيفة روسية عن مخطط أميركي لاستصدار تشريع يسمح بمعاقبة الدول المنتجة للنفط ومحاسبتها أمام المحاكم الأميركية.

تقرير: سناه ابراهيم

بعدما قررت منظمة الدول المصدر للنفط المعروفة بالاسم المختصر "أوبك" والمنتجون المستقلون للنفط رفع نسبة إنتاجه بموجب اتفاق جديد، يسعى الكونغرس الأميركي إلى تشريع قانون يتيح محاكمة الدول المنتجة أمام محاكم أميركية، ومصادرها أصولها وأموالها.

فقد أشارت صحيفة "أوراسيا ديلي" الروسية، في تقرير، إلى أنه "إذا كان (الرئيس الأميركي) دونالد ترامب ينتقد "أوبك" بصوت عالٍ ولكن من دون تأثير، فإن الكونغرس الأميركي يطور بهدوء عملاً لابتزاز بل توجيه ضربة حقيقة للبلدان المنتجة للنفط، حيث يمكنهم في الولايات المتحدة اعتماد قانون تشريعي من شأنه أن يعاقب منظمة "أوبك" وروسيا بشدة على ارتفاع أسعار النفط".

ويتعلق التشريع بإدخال تغييرات على قانون شيرمان لمكافحة الاحتكار، الذي اعتمد في عام 1890، فهو يفترض مسبقاً الكفاح ضد أي توافق اقتصادي واحتكار. ويقترح المشرعون الأميركيون في القانون الجديد أن يدرجوا دولاً بالكامل في القائمة المشمولة بتأثيره، حيث ينص مشروع الوثيقة المنشورة على الموقع الإلكتروني لمجلس النواب الأميركي على أن الدول تفقد في هذه الحالة الحصانة السيادية من المقاضة أمام المحاكم الأميركية.

ولفت الصحيفة الانتباه إلى أنه "نظرياً"، يمكن أن تقع تحت تأثير القانون، في حال تم تبنيه، جميع الدول المنتجة للنفط التي وقعت على اتفاقية "أوبك"، بما في ذلك روسيا". كما رجح خبراء في القانون أن يستخدم القانون نفسه لابتزاز والضغط، لا أكثر، إذ توقع المحلل القانوني روبرت بوسليفو أنه إذا تم تبني الوثيقة فإن ترامب سيصادق عليها لامتلاك أدلة سياسية.

يشر بوسليفو إلى أن الرياض على الأرجح ستضرخ للقوانين الأميركيه لحفظ على إمكانية الوصول إلى السوق الأميركي، ومن الواضح أن ترامب سيجري مفاوضات ولن يُفعّل القانون، فهو يفضل استخدام التهديدات ذات التأثير المالي لتحقيق أهدافه.

بدوره، يبين المحلل البارز في "الصندوق الوطني لأمن الطاقة" الروسي إيفور يوشكوف أن البلدان الموقعة على اتفاقية "أوبك" تنتج 50 في المئة من نفط العالم، بينما الولايات المتحدة التي تنتج 20 في المئة تحاول إملاء شروطها"، منبهاً إلى أن "اعتماد هذا القانون يؤدي إلى تعرض أصول المشاركين في اتفاق "أوبك" في الولايات المتحدة للحجز بقرار من محكمة أميركية، وكذلك المدفوعات بالدولار مقابل النفط".